

مادّة (خ ف ط)
استدراكٌ على المعاجم في ضوءِ تصحيحِ تحريفِ
في أمالي القالي (٣٥٦هـ)

إعداد:
محمد عبد السّاتر زكريّا
قسم اللّغة العربيّة - جامعة البعث - حمص - سورية

• الملخص:

حظيت صناعة معجم للغة العربيّة بعناية علمائنا قديماً، واستمرّت في عصرنا هذا؛ إذ تجلّت بجهود مجامع اللغة التي تناقش ما يجيّد في حياتنا من مصطلحات وأساليب لغويّة، وبالجهود التي تبذلها مؤسّسات ثقافيّة عربيّة في سبيل بناء معجم تاريخيّ للغة العربيّة، وقد مرّت هذه الصّناعة بمراحل متعدّدة حتّى استوت على سُوقها، وأُتبع في ترتيب المفردات التي حوتها طرقٌ مختلفة، ولأنّ هذه الصّناعة من أعمال البشر كان يعترها ضروبٌ من النقص والتقصير في جمع موادّ اللغة، فكان اللاحق يستدرك على السّابق، ولم تتوقف حركة الاستدراك هذه في وقت من الأوقات، فكلُّ يُنلّي بدلوه في هذا المجال خدمةً للعربيّة، وبحسنا هذا يسير في هذا الاتجاه؛ إذ يستدرك على المعاجم مادّة لغويّة لم تُذكر في أثناءها، اهتدينا إليها محرّفةً في نصٍّ من نصوص (الأمالي) للقيالي (٣٥٦هـ).

بدأ البحث بإثبات النصّ المشتمل على الجذر اللغويّ المحرّف، ثمّ إثبات شرح القالي الكلمة موضوع البحث الذي دلّنا على وجود التّحريف، واستأنسنا بنسخ (الأمالي) المخطوطة في تأكيد ميلنا إلى كون الكلمة تلك محرّفة، وبعد أن صحّحنا التّحريف وحصلنا على جذر لغويّ كان مهملاً أشرنا إلى إهماله في المعاجم وغفلة المُستدركين عنه، ثمّ أوردنا إشكالين يردان على إثباتنا ذلك التّحريف وتصحيحه إلى الجذر المهمل ورددنا عليهما، ولتأكيد أنّ ما وصلنا إليه ليس جذراً مهملاً بحثنا عن استعمال له في كتب التراث فوقفنا على شاهد فريد له، وذيّل هذا البحث بخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحيّة: خبط، خبط، الأمالي، تحريف، المعاجم.

المقدّمة:

كان اتّساع دولة الإسلام، وانتشار العرب في البلدان المفتوحة، ومخالطتهم العجم سبباً في فساد الألسنة وشيوع اللّحن، وقد أدرك العلماء مدى خطر هذا الأمر على اللّغة العربيّة فصرفوا جهدهم إلى العناية بها روايةً وتدويناً، وحرصوا في ذلك على الأخذ من منابع هذه اللّغة في البوادي؛ فكانوا يرحلون إليها، يعيشون مع أهلها ويحفظون عنهم ما ينطقون به، ويروونه، ويدوّنونه في الكرايس، ويرى د. أجمد الطّرابلسيّ (١٤٢١هـ) أنّ جمع ألفاظ العربيّة وتدوينها جرى على مراحل ثلاث، كانت المرحلة الأولى مرحلة تدوين ألفاظ اللّغة وتفسيرها من دون ترتيب، وكانت المرحلة الثّانية مرحلة تدوين ألفاظ اللّغة مرتّبة في رسائل متفرّقة صغيرة محدودة الموضوع مبنية على معنى من المعاني أو على حرف من الحروف، ومن أمثلة هذه الرّسائل كتاب (المطر)، وكتاب (اللّبأ واللّبن) لأبي زيد الأنصاريّ (٢١٥هـ)، وكتاب (الإبل)، وكتاب (الخيل)، وكتاب (الشّاء) للأصمعيّ (٢١٦هـ)، وأمّا المرحلة الثّالثة فهي مرحلة وضع المعاجم العامّة الشّاملة المنظّمة^(١).

وقد توجّحت جهود اللّغويّين العرب بتأليف أوّل معجم لغويّ منظّم هو معجم (العين) للخليل ابن أحمد الفراهيديّ (١٧٠هـ)، وقد حاول الخليل استقصاء لغة العرب جميعها، ولعلّه نجح إلى حدّ ما في حصر موادّها مهمّليها ومُسْتَعْمَلِها، يُسَعِّفُه في ذلك اعتياده أسلوباً رياضياً منطقيّاً قائماً على نظام التّقليلات، ولكن لا يمكن بحال أن يُوَافَقَ في جميع ما حكم عليه بالإهمال من موادّ لغويّة؛ إذ الحكم في ذلك يرجع إلى السّماع عن العرب، وليس لأحد أن يدّعي الإحاطة بجميع ما فاهت به؛ لسعة كلامها وانتشار قبائلها على رقعة واسعة من الأرض، ما يجعل الوقوف على كلّ كلمة تكلمت بها أمراً متعذّراً، والجهود

(١) يُنظَرُ الحديثُ المفصّل عن هذه المراحل في: نظرة تاريخيّة في حركة التّأليف عند العرب في اللّغة والأدب والتّاريخ والجغرافيا، د. أجمد الطّرابلسيّ (١٤٢١هـ)، ص ١١.

التي تُبذَلُ في سبيل ذلك — مهما كانت عظيمة — قاصرةً عن تحقيق المراد، وقد أدّى هذا الأمر إلى ضياع كثير من اللغة قبل أن تُدَوَّنَ في الكتب، وهذا أبو عمرو ابن العلاء (١٥٤هـ) يؤكّد ذلك بقوله: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلُّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ»^(١)، ولأجل ذلك أيضاً نرى أصحاب المعاجم يستدركون لاحقهم على سابقهم، فلعلّه بلغ أحدّهم من العلم ما لم يبلغ غيره، ونستطيع أن نمثّل لذلك بما استدركه العلماء على الخليل ممّا عدّه مهملاً؛ من ذلك قول ابن دُرَيْدٍ (٣٢١هـ) في (جهرة اللغة) في مادّة (زح ك): «وأهمل الخليل هذه الكلمة، وأحسبها غلطاً من اللّيث»^(٢)، وقوله في مادّة (ف ك ع): «والفكع لم يذكره الخليل رحمه الله»^(٣)، وقول الأزهريّ (٣٧٠هـ) في (تهذيب اللغة): «باب العين مع الهاء، أهمل الخليل العين مع الهاء في المضاعف، وقد قال الفراء في بعض كتبه: عَهَعَهْتُ بالضّانِ عَهَعَهَةً، إذا قلتَ لها: عَهْ، وهو زجرٌ لها. وقال غيره: هو زجرٌ للإبلِ لِتُحْتَبَسَ، قلتُ: ولا أعلمني سمعته من العرب»^(٤)، وقول ابن فارس (٣٩٥هـ) في (مقاييس اللغة) في مادّة (أ ب ث): «وهذا الباب مهمّلٌ عند الخليل»^(٥)، وقوله في مادّة (ع ي ق): «العين والياء والقاف، لم يذكر الخليل فيه شيئاً، وهو صحيح، يقولون: العَيْقَةُ: ساحلُ البحر»^(٦)، وقوله في مادّة (ع د ب): «العين والدال والباء، زعم الخليل أنّه مهمّلٌ، ولعلّه لم يبلغه فيه شيءٌ، فأما البناء فصحيح»^(٧)، واستدراك اللّغويّين بعضهم على بعض لا يخلو منه معجم تقريباً، وقد استمرّ في تاريخنا اللّغويّ كلّهُ؛ ونجد الزبيديّ (١٢٠٥هـ) في (تاج العروس) يستدرك على مَنْ قبله أشياء كثيرة لم تذكرها المعاجم.

(١) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجُمَحِيُّ (٢٣١هـ)، ص ٢٥.

(٢) جهرة اللغة، (ز ح ك) ١/٥٢٨.

(٣) المصدر السابق، (ف ك ع) ٢/٩٣٧.

(٤) تهذيب اللغة، ١/٥٥.

(٥) مقاييس اللغة، (أ ب ث) ١/٣٣.

(٦) المصدر السابق، (ع ي ق) ٤/١٩٧.

(٧) المصدر السابق، (ع د ب) ٤/٢٥٢.

ولم تتوقف حركة الاستدراك في عصرنا هذا؛ إذ لقيت عناية من عدد من المؤلفين كان من أهمهم الدكتور عبد الرزاق الصاعدي الذي وقف على أشياء فات أصحاب المعاجم تدوينها؛ فجمعها في كتاب أسماه (فوائت المعاجم)، وقد قسم هذه الفوائت قسمين هما: الفوائت القطعية، والفوائت الظنّية^(١)، والذي يعيننا في بحثنا من هذين القسمين القسم الأوّل، وقد جعله المؤلّف نوعين، الأوّل: جذور، وهو قليل نادر، والثاني: ألفاظ أو مشتقات في جذر مستعمل، وهو كثير^(٢).

وبحثنا هذا يجري ضمن المسار الذي قدّمنا له بما سبق، ويكتسب أهميته من كونه يُحيي جذراً لغوياً هو (خ ف ط) حكم عليه كثير من اللغويين بالإهمال، ولم يجد طريقه إلى المعاجم بسبب نُدرته أولاً وتحريفه إلى (خ ب ط) ثانياً، وقد وقّف عليه محرّفاً في نصّ نشرّي جاهليّ من نصوص الأمالي لأبي عليّ القالي (٣٥٦هـ)، ودلّ عليه أمران هما: شرح القالي بعد إيراده النصّ، وكلام الحسن اليوسفي (١١٠٢هـ) حين أورد هذا النصّ في كتابه (زهر الأكم في الأمثال والحكم)، وجاء

(١) الفوائت القطعية هي ما وجد في نصّ قديم موثوق زمن الفصاحة لعربيّ فصيح، والفوائت الظنّية هي الفوائت ظنيّة الحكم؛ لأنّها تفتقر إلى نصّ قديم يثبت وجودها القطعيّ في الاستعمال أزمان الفصاحة، ولكن يُمكن بلطف الصنعة استخراج قدر صالح من هذا النوع ممّا هو مخبوء في لهجاتنا العصرية. فوائت المعاجم، ٣٦/١.

(٢) المصدر السابق، ٣٨/١، وقد وقف د. عبد الرزاق الصاعدي على عدد من الجذور التي كانت في عداد المهمل مثل: (خ م د ع). ٢٧٠/١، و(ش خ ط). ٣٤١/١، و(ق م ع ر). ٤٦٧/١. هذا؛ ومّا يُذكر في هذا السياق من جهود الاستدراك كتاب (الاستدراك على المعاجم العربيّة في ضوء متّين من المستدرّكات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس) للدكتور محمّد حسن حسن جبل، صدر عن دار الفكر العربيّ في القاهرة عام ١٤٠٦هـ كما ينبغي لنا أن نشير إلى رسالة علميّة مهمّة تناولت الاستدراك بالدراسة المفصّلة هي (الاستدراك على المعاجم العربيّة لدى اللغويين العرب — دراسة تطبيقية)، وهي رسالة أعدّها تهاني بنت محمّد بن سليم الصّفديّ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة عام ١٤٣٠هـ وفيها تحدّثت عن دواعي الاستدراك، وسردت أسماء المؤلّفات فيه، ثمّ درست دراسة تاريخيّة من خلال تلك المؤلّفات، وقدمت دراسة تحليليّة لنماذج منه على المعاجم، وعرضت بالتحليل لنهاج اللغويين في الاستدراك، ودبّلت هذه الرسالة بدراسة تقويمية له.

هذا الجذر فيه صحيحاً خالياً من التّحريف^(١)، والنّصّ الذي يشتمل على الجذر موضوع البحث يحكي إصلاح مرثد الخير — وهو قتل من أقيال اليمن — بين رجلين تنازعا الشّرف، وخيف أن يقع بينهما الشرّ؛ فدعاها مرثد، وخطب فيهما خطبة حذر فيها من التّشاحن والتّباغض.

(١) التّحريفُ قَسْنِمُ التّصحيف، وهما آفتان من آفات تحقيق النّصوص، وقد عرّفهما العلماء تعريقات شتى، أعدّها وأقربها ما قيل من أنّ التّصحيف هو تغيّر في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط؛ كالذي تراه في كلمات مثل: نَمَتْ ونِمْتُ، ولعلّه ولعلّة، والعدل والعدل، والعيب والعيب...، والتّحريف هو العدول بالشّيء عن جهته، والتّحريف قد يكون بالزيادة في الكلام، أو النّقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه، فهو بكلّ هذه التعريفات أعمّ من التّصحيف، وبعض القدماء لا يفرّق بين التّصحيف والتّحريف؛ يجعلهما مترادفين. يُنظر: محاضرة عن التّصحيف والتّحريف ضمن كتاب: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربيّ، د. محمود محمّد الطّناحيّ، ص ٢٨٦-٢٨٧.

المبحث الأول:

النصّ المُشتمل على الجذر اللغويّ المحرّف:

قال أبو عليّ القالي: «وحدّثنا أبو بكر^(١) رحمه الله قال: حدّثنا السّكنُ بنُ سعيدِ الجرّموزيّ عن محمّد بن عبّاد عن ابن الكلبيّ عن أبيه قال: كان مرثدُ الخير بن يَنَكف بن نوف بن معدٍ يكرِب ابن مُضحي قَيْلاً، وكان حديباً على عشيرته مُحِبّاً لصلاحهم، وكان سُبَيْعُ بن الحارث أخو عَلس — وعَلس هو ذو جَدَن — ومِثْمُ بن مُثَوّب بن ذي رُعَيْن تنازعا الشرف حتّى تشاحنا، وخيف أن يقع بين حَيَّيهما شرٌّ فَيَتَفَانِي جَذْمَاهُمَا، فبعث إليهما مرثدُ فأحضرهما ليُصلَح بينهما، فقال لهما: إِنَّ التَّخَبُّطَ وامتطاء الهَجَاج، واستحقاب اللّجَاج، سَيَقِفُكُمَا على شَفَا هُوّةٍ في تَوَرَّدَهَا بَوَارِ الْأَصِيلَةِ، وانقطاع الوسيلة، فَتَلَايَا أَمْرُكُمَا قَبْلَ انتكاثِ العهد، وانحلالِ العقد، وَتَشَتَّتِ الْأُلْفَةُ، وتبايُن السُّهُمَةِ، وأنتما في فُسْحَةٍ رَافِهِةٍ، وَقَدَمِ واطِدةٍ، والمودّةُ مُثْرِيّةٌ، والبُقيَا مُعْرِضَةٌ، فقد عرفتم أبنَاءَ مَنْ كان قبلكم مِنَ العرب مِمَّنْ عصى النَّصِيحَ، وخالف الرّشِيدَ، وأصغى إلى التّقاطُع، ورأيتم ما آلت إليه عواقبُ سوءِ سعيهم، وكيف كان صَيُورُ أُمُورِهِمْ، فَتَلَاوَا القَرْحَةَ قَبْلَ تَفَاقُمِ الثَّأْيِ، واستفحالِ الدَّاءِ، وإِغْوَا زِ الدَّوَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا سُفِكَتِ الدَّمَاءُ اسْتَحْكَمَتِ الشَّحْنَاءُ، وَإِذَا اسْتَحْكَمَتِ الشَّحْنَاءُ تَقْضَبَتْ عُرَى الْإِبْقَاءِ، وَشَمِلَ الْبَلَاءُ»^(٢).

(١) هو أبو بكر ابن دُرَيْدٍ الْأَزْدِيُّ (٣٢١هـ)، شيخُ أبي عليّ القالي.

(٢) الأمالي، طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، وهي المراجعة عند الإطلاق، ١/ ١٢٣، والهَجَاجُ من قولهم: رَكِبَ الرَّجُلُ هَجَاجَهُ إِذَا لَجَّ وَخَكَّ، والاستحقابُ: استفعالٌ من الحقيقة أو من الحَقَابِ، فأَمَّا الحقيقةُ فما يجعلُ فيه الرَّجُلُ مَنَاعَهُ مِنْ خُرُوجٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْحَقَابُ: بَرِيْمٌ تَشَدُّ بِهِ الْمَرْأَةُ وَسَطُهَا، وَالْبَرِيْمُ: خِيْطٌ فِيهِ لَوْنَانِ، وَهَذَا مِثْلُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُ احْتَزَمَ بِاللّجَاجِ أَوْ جَعَلَهُ فِي وَعَاتِهِ، وَاللّجَاجُ مِنْ: لَجَّ فِي الْأَمْرِ إِذَا تَمَادَى عَلَيْهِ وَأَبَى أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْهُ، وَالْهُوَّةُ: الْحَفْرَةُ، وَالتَّوَارُ: الْهَلَاكُ، وَالْأَصِيلَةُ: الْأَصْلُ، وَالْإِنْتِكَاثُ: الْإِنْتِقَاضُ، وَالسُّهُمَةُ: الْقَرَابَةُ، وَرَافِهِةٌ: نَاعِمَةٌ، وَوَاطِدَةٌ: ثَابِتَةٌ، وَمُثْرِيَّةٌ: مُتَّصِلَةٌ، وَمُعْرِضَةٌ: مُمْكِنَةٌ، قَدْ أَمَكَّنَتْ مِنْ غُرْضِهَا أَيْ مِنْ جَنْبِهَا وَنَاحِيَّتِهَا، وَالصَّيُورُ: الْأَمْرُ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَالْقَرْحَةُ: الْجَرَحُ، وَاسْتَفْحَالُ الدَّاءِ: اسْتِدَادُهُ، وَتَقْضَبَتْ: تَقَطَّعَتْ.

المبحث الثاني:

شرح أبي عليّ الكلمة موضوع البحث:

كان الباعث على الشك في وقوع التحريف شرح أبي عليّ (التخبط)، قال: «وقال أبو بكر: التخبط: ركوب الرجل رأسه في الشر خاصة، ولم أسمع هذه الكلمة من غيره. فأما التخبط بالميم: فالتكبر، وأنشد يعقوب: (بحر الكامل)

وَخَطِيبُ قَوْمٍ قَدَّمُوهُ أَمَامَهُمْ ثِقَةً بِهِ مُتَخَمِّطٌ تَبَاحٌ^(١).

ففي هذا الشرح تصريح بعدم سماع هذه الكلمة من غير أبي بكر ابن دريد، والكلام هنا على (التخبط)، وجذرهما (خ ب ط)، وإذا كان ذلك كذلك فإن في الكلام عدم توافق؛ إذ (التخبط) وجذرهما معروفان في كتب اللغة، فدل ذلك على أن في الكلمة تحريفاً، وقد أكد هذا الأمر الحسن اليوسي^(٢) (١١٠٢ هـ) في كتابه (زهر الأكم في الأمثال والحكم) إذ أورد الخبر نفسه نقلاً عن أبي عليّ لكنه جعل مكان (التخبط) كلمة أخرى هي (التخفط) بقاء مكان الباء: «فقال لهما: إنَّ التخفط وامتطاء الهجاج...»^(٣)، ثم ذكر بعد ذلك كلام أبي عليّ نفسه في شرح الكلمة فقال: «قال أبو بكر بن دريد: التخفط ركوب الرجل رأسه في الشر خاصة. قال أبو عليّ: ولم أسمع هذه الكلمة من غيره، فأما التخبط بالميم فالتكبر»، ثم علق بعد ذلك قائلاً: «وكذا من رأينا من اللغويين؛ لم يذكروا تلك المادة أصلاً»^(٣).

إن ما سبق عرضه من كلام أبي عليّ في مطبوعة (الأمالي)، وكلام الحسن اليوسي في (زهر الأكم) يضعنا أمام كلمتين اثنتين هما (التخبط) و(التخفط)، نميل إلى كون الثانية هي الصواب لما علق به اليوسي، ولكن الأمر يحتاج مزيد تحقيق وتثبت.

(١) الأمالي، ١/ ١٢٥، والبيت مع آخر من غير نسبة في: البيان والتبيين، الجاحظ (٢٥٥ هـ)، ١/ ١٧٨، وجعله بشير يموت في قطعة للصحابية فاطمة بنت الأحجم الخزاعية، ولم يذكر مصدره في ذلك. شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، ص ١٦٤، والتبائح: المتأمل في مشيئة، ويعقوب المذكور هو ابن السكيت (٢٤٤ هـ)، إمام في اللغة والأدب.

(٢) زهر الأكم في الأمثال والحكم، ١/ ٢٦٨.

(٣) المصدر السابق، ١/ ٢٧٠.

المبحث الثالث:

شهادة نسخ (الأمالي) المخطوطة في القضية:

إن اضطراب الكلمة بين (التخبط) في مطبوعة (الأمالي) و (التخفط) في مطبوعة (زهر الأكم) دعانا إلى عرض القضية على نسخ كتاب (الأمالي) المخطوطة لنرى إن كان ثمة شيء يمكن الاستناد إليه في تأكيد ميلنا إلى كون الكلمة محرقة عن (التخفط)، وكان منطلقنا في أمر عرض القضية على النسخ المخطوطة فرضية تُفسر وقوع هذا التحريف وتجلي سببه، ومفاد هذه الفرضية أن كتاب الأمالي لأبي علي القاضي كتاب أملي في المسجد الجامع في قرطبة، وانتشرت نسخته في الأندلس والمغرب قبل أن يصل إلى المشرق، ومعلوم أن اختلافاً واقع في رسم بعض الحروف بين المشارقة والمغاربة والاختلاف الذي يعيننا هنا هو طريقة رسم حرف الفاء، فهو عند أهل المشرق يُكتب هكذا «ف» بنقطة من فوق، وعند أهل المغرب هكذا «هـ» بنقطة من تحت، فلعل نسخة أندلسية طمست الفاء فيها، ووجد الناسخ نقطة تحتها فعدل عن الفاء إلى الباء فكتب (التخبط) مكان (التخفط) ثم انتشرت تلك النسخة بين أيدي الناس ونقل عنها النساخ ذلك التحريف، فالتحريف في رأينا قديم نقله القائمون على طبعة (الأمالي) المصرية من المخطوط إلى المطبوع، وكذلك نجد هذا التحريف في طبعة أقدم هي طبعة بولاق^(١)، وذلك راجع إما إلى أخذ القائمين على الطبعة المصرية عنها، أو لأن الطبعتين اعتمدتا المخطوطة نفسها، كما نجد هذا التحريف عند من اعتنى بالكتاب بعد هاتين الطبعتين؛ إذ اعتمدوا في طبعتهم الطبعة المصرية ولم يعتمدوا نسخ الكتاب المخطوطة^(٢).

- (١) تُنظر الكلمة موضوع البحث في: كتاب الأمالي في لغة العرب، أبو علي القاضي (٣٥٦هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ٩٢/١ موضوعها في كلام مرثد الخير، و ٩٣/١ موضوعها في شرح أبي علي.
 - (٢) تُنظر الكلمة موضوع البحث بموضعها في: كتاب الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر، تصنيف أبي علي القاضي (٣٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ صلاح بن فتحي هلال والشيخ سيد بن عباس الجليسي، ٩٨/١، و ٩٩/١.
- وتُنظر أيضاً في: كتاب الأمالي، أبو علي القاضي (٣٥٦هـ)، تحقيق: علي محمد زينو، ١٥٧/١، و ١٥٨/١.

وقد استطعت أن أقف على عشر نُسخ مخطوطة من كتاب (الأمالى)^(١)، وهي:

١. نسخة رئيس الكتاب رقم ٧٥٢.
٢. نسخة رئيس الكتاب رقم ٧٥٣.
٣. نسخة دير الأسكوريال رقم ١٦٦٧.
٤. نسخة كوبريلي رقم ١٤٠٦.
٥. نسخة مكتبة جامعة الرياض (مكتبة جامعة الملك سعود) رقم ١٥١٠.
٦. نسخة الفاتح رقم ٣٦٧٥.
٧. نسخة المكتبة الأزهرية رقم ٩٠٢١.
٨. نسخة مكتبة باريس رقم ٤٢٣٦.
٩. نسخة الحميدية رقم ١٠٤٨.
١٠. نسخة لاله لي رقم ١٦٦٩.

ولدى تفحص النص موضع البحث في هذه النسخ تبين لنا ما يأتي:

- أ. كُتبت النسختان (١ و ٣) بخط مغربيّ، يُلحظ فيها كتابة حرف الفاء على الصّورة المعهودة في هذا الخط؛ هكذا «ف»، وقد جاءت الكلمة بموضعها في هاتين النّسختين موافقةً لزعمنا الذي زعمناه، ومبرهنًا على فرضيتنا التي افترضناها؛ إذ ورد فيها كلمة (التّخبط) جذرها (خ ب ط)، وهذه الصّور توضّح ذلك:

إِنَّمَا مَرْتَدٌ بِمَا خَصَرَهُمَا لِبَطْلٍ بَيْنَهُمَا بِمَا لَقِيَ لِي
الْبَطْلُ وَأَمَّا نَحْنُ وَالْقَلْبُ وَأَمَّا نَحْنُ وَالْقَلْبُ

الموضع الأوّل من نسخة رئيس الكتاب ٧٥٢ - اللّوحة ٥٤ / يسار^(٢)

- (١) الغرض من الرّجوع إلى النّسخ المخطوطة الاستئناس بها للوصول إلى معلومة تفيدنا في الاستقرار على حكم في هذه القضية، فإن تمّ لنا هذا الاستئناس ببعض النّسخ حصلنا المراد، ولذلك يُغفّر لنا عدم استطاعتنا استقصاء نسخ كتاب الأمالي كلّها، فإن بعضها لم نستطع الوصول إليه.
- (٢) يُلحظ أيضاً في هذه الصّورة وثلاث الصّور التي تليها كيفيّة كتابة حرفي الفاء والقاف في كلمات: (فقال، استحقاب، سيقفكما، في)؛ إذ جاءت كلّها على قواعد الخط المغربيّ الذي يرسم الفاء بنقطة من تحتها، والقاف بنقطة من فوقها.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
فَالْعَمْرُ حَاطَةٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ غَيْرِهِ

الموضع الثاني من نسخة رئيس الكتاب ٧٥٢ - اللوحة ٥٥ / يسار

عَمَلُ الْعَالَمِ الْمُتَعَبِّ وَالْمُتَطَهِّرِ الْعَمَلِ وَالْمُتَقَرِّبِ الْعَمَلِ

الموضع الأول من نسخة دير الأسكوريال - اللوحة ١٩ / يسار

وَقَالَ أَبُو بَرٍّ الْخَفِظُ رُتِبَ الرَّجُلُ إِذَا حَمَرِي الشَّيْخَاطَةُ

الموضع الثاني من نسخة دير الأسكوريال - اللوحة ٢٠ / يمين

ب. كُتِبَتِ النُّسخة (٢) أي نسخةُ رئيس الكتاب رَقْم ٧٥٣ بخط نَسْخِيٍّ قديم، وجاء في الموضوع الأوَّل منها: «إِنَّ رُكُوبَ التَّخْفُطِ...»، بزيادة (ركوب)، وهو ما لم نقف عليه في النُّسخ الأخرى، ولعلَّ ذلك سهوٌ من النَّاسِخ أوقعه فيه معرفته أَنَّ (التَّخْفُطَ) هو الرُّكُوب، ونلاحظ أيضاً في هذه النُّسخة الخطيَّة مجيء الكلمة موضوع البحث على ما نزعُم أَنَّهُ الصَّواب فيها أي بفاءٍ لا باءٍ، لكنَّها فاءٌ مشرقيَّةٌ لا مغربيَّةٌ، وهذه صورةُ موضع الكلمة من هذه النُّسخة:

بينهما مقالان الزكوب الخبط
وامتطاء اللجاج واستغفار اللجاج شيففا
على شقي مؤفة في ثوردها ابواب الاضيله

الموضع الأول من نسخة رئيس الكتاب ٧٥٣ - اللوحة ١٢٢ / يسار

على أننا نجد في الموضع الثاني من هذه النسخة كلمة (التَّحْفُظُ) وجذرُها (ح ف ظ)، مكان (التَّخْفُظُ)، وليس لهذا الأمر تفسيرٌ سوى كونه سهواً من النَّاسِخِ، وهذه صورة هذا الموضع:

السَّيِّئَانِ بِالْجُذْرِ بِكَيْسٍ لِحَيْمٍ وَقَالَ ابْنُ التَّحْفُظِ
زَكَاةَ الرَّحْلِ رَأْسَهُ فِي الْقَفْرِ كَاصِدٍ قَالَ ابْنُ عَلِيٍّ
وَلَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ غَيْرٍ وَأَمَّا التَّحْفُظُ بِالْبِسْمِ

الموضع الثاني من نسخة رئيس الكتاب ٧٥٣ - اللوحة ١٢٤ / يسار

ج. أمّا ما وقفنا عليه من شأن النسخ الأخرى (من ٤ إلى ١٠) فكان
توافقاً على كون الكلمة (التَّحْفُظ) وجذرُها (ح ف ظ)، وسنكتفي
بإيراد صورة الموضع الأوّل فقط من هذه النسخ؛ خشية الإطالة
ولحصول المراد بعرض هذا الموضع، وهي:

فَبَعَثَ إِلَيْهَا مَنْ تَدَفَّاعَ حَضَرَهَا لِيَصِلَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَهَا أَنْ التَّحْفُظِ
وَأَمْتِطِ الْهَجَاجَ وَاسْتَحْقَابِ الْهَجَاجَ سَيَقْفُكُمَا عَلَى شَفَاهُوةٍ فِي

نسخة كوبريلي رقم ١٤٠٦ - اللوحة ٣٧ / يسار

جَنِبَهُمَا شَرَفَيْنَا فَا حَضَرَهَا فَبَعَثَ إِلَيْهَا مَنْ تَدَفَّاعَ حَضَرَهَا لِيَصِلَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَهَا أَنْ التَّحْفُظِ
وَأَمْتِطِ الْهَجَاجَ وَاسْتَحْقَابِ الْهَجَاجَ سَيَقْفُكُمَا عَلَى شَفَاهُوةٍ فِي تَوَرَدَهَا بِوَارِ الْأَصْلِ وَانْقِطَاعِ
نسخة مكتبة جامعة الرياض (مكتبة جامعة الملك سعود) رقم ١٥١٠ - اللوحة ٣٨ / يمين

فَبَعَثَ إِلَيْهَا مَنْ تَدَفَّاعَ حَضَرَهَا لِيَصِلَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَهَا أَنْ التَّحْفُظِ وَأَمْتِطِ الْهَجَاجَ
وَأَسْتَحْقَابِ الْهَجَاجَ سَيَقْفُكُمَا عَلَى شَفَاهُوةٍ فِي تَوَرَدَهَا بِوَارِ الْأَصْلِ وَانْقِطَاعِ

نسخة الفاتح رقم ٣٦٧٥ - اللوحة ٣٧ / يسار

مَلْخَصَ هَذَا لِيَصِلَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَهَا أَنْ التَّحْفُظِ وَأَمْتِطِ الْهَجَاجَ
وَأَسْتَحْقَابِ الْهَجَاجَ سَيَقْفُكُمَا عَلَى شَفَاهُوةٍ فِي تَوَرَدَهَا بِوَارِ الْأَصْلِ وَانْقِطَاعِ

نسخة المكتبة الأزهرية رقم ٩٠٢١ - اللوحة ٨١ / يمين

وَيُفِيدُ أَنْ يَنْجِبَ بِهَا مِنْهَا شَيْءٌ فَيُفِيدُ نَافِعًا لَهَا بِمَعْنَى أَنْ يَفِيدَ بِهَا شَيْءًا مِنْهَا
أَنْ الْقَطْعُ وَأَمَّا الْفَتْحُ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ

نسخة مكتبة باريس رقم ٤٢٣٦ - اللوحة ٢٥ / يسار

مُرْشِدٌ يُلْحِزُهَا لِيُصْلِحَ مِنْهَا مَا كَانَ لَهَا أَنْ تَحْفَظَ وَأَمَّا الْفَتْحُ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ

نسخة الحميدية رقم ١٠٤٨ - اللوحة ٣٥ / يسار

يُنْشَأُ فَنَابَ لَهَا أَنْ تَحْفَظَ وَأَمَّا الْفَتْحُ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ وَاسْتِخْبَابُ الْحَاجِجِ

نسخة لا له لي رقم ١٦٦٩ - اللوحة ٢٥ / يسار

وبذلك يكون لدينا ثلاثة احتمالات للكلمة هي: (التَّخْبُطُ والتَّحْفُظُ والتَّحْفُظُ)، ويجب علينا أن نبين الكلمة الصحيحة منها والموافقة للموضع الذي جاءت فيه في شرح القالي.

فَأَمَّا (التَّخْبُطُ) فَيَنْفِي صَحَّتْهَا كَلَامُ الْقَالِي نَفْسُهُ حِينَ بَيَّنَّ عَلَى عَدَمِ سَمَاعِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ ابْنِ دَرِيدٍ، فَلَوْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ هِيَ (التَّخْبُطُ) فَالْتَّنْبِيْهِ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّ التَّخْبُطَ مَشْهُورٌ مُسْتَعْمَلٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّنْبِيْهِ عَلَى النَّادِرِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّنْبِيْهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَتَّجِهاً إِلَى جَذْرِ الْكَلِمَةِ (خ ب ط)، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّ هَذَا الْجَذْرَ مَعْرُوفٌ فِي الْمَعَاجِمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَتَّجِهاً إِلَى مَعْنَى التَّخْبُطِ أَيْ «رُكُوبُ الرَّجُلِ رَأْسَهُ فِي الشَّرِّ خَاصَّةً»^(١)، وَهَذَا مَا نَفَاهُ الْحَسَنُ الْيُوسُفِيُّ حِينَ قَالَ: «وَكَذَا مَنْ رَأَيْنَا مِنَ اللَّغَوِيِّينَ؛ لَمْ يَذْكُرُوا تِلْكَ الْمَادَّةَ أَصْلًا»، فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ التَّنْبِيْهِ مَتَّجِهُ إِلَى جَذْرِ الْكَلِمَةِ وَمَادَّتِهَا، وَهَذَا مَا

(١) هذا؛ ولو سلمنا أن الكلمة (التَّخْبُطُ) صحيحة لا تحريف فيها، فإنها تكون مآفات المعاجم تدوينه، فإننا لم نفع على معناها هذا في أي معجم، كما لم نجدها في كتب الفوائد!

يؤكد عندنا أن (التَّخْبُطَ) مُحَرَّفة عن غيرها من غير شك، ثمَّ إنَّ عدم ذكر عشر نُسَخٍ خَطِيَّةٍ وقفنا عليها لأماي القالي لكلمة (التَّخْبُطَ) يؤيد زعمنا، وإن كان استقصاؤنا لنُسَخِ الأماي ناقصاً، إذ فاته بعض النُسَخِ لم نستطع الوصول إليها، ومنها نسخة في دار الكتب المصريَّة^(١) نظنُّ أنها كانت مُعْتَمَدَ القائمين على طبعة بولاق، وطبعة دار الكتب المصريَّة، وكان فيها (التَّخْبُطُ) لما افترضناه سابقاً.

وأما (التَّحْفُظُ) فنستدل على أنها غير صحيحة بكلامنا على عدم صحَّة (التَّخْبُطِ) نفسه، فما ينطبق على تلك ينطبق على هذه، يُضَافُ إلى ذلك أمر آخر هو تنبيه أبي عليٍّ بعدُّ على أنَّ (التَّخْمُطَ) هو التَّكْبُرُ، قال: «فَأَمَّا التَّخْمُطُ بِالْمِيمِ: فَالتَّكْبُرُ»، فتخصيصه الميم بالذكر يدلُّ على أنَّ تحريفاً قد يقع في الحرف الَّذي بين الخاء والطاء فيتحوَّل إلى ميم، وهذا التَّنبيه يمنعه، كما أنَّ الحفاظ على التَّاء والحاء قبل الميم في هذا التَّنبيه يمنع كون الكلمة موضوع البحث (التَّحْفُظَ)، لوجود حاء فيها لا خاء، فلم يبقَ أمامنا إلاَّ أنْ نُسَلِّمَ بكون الكلمة (التَّخْفُطَ) وجذرُها (خ ف ط)، لتوافق كلام أبي عليٍّ والحسن اليوسيِّ معها إذ أهملته المعاجم، ونرى أنَّ عدول النُّسَاحِ من (التَّخْفُطَ) إلى (التَّحْفُظَ) راجع إلى نُذْرَةِ هذا الجذر اللُّغويِّ فنقلوا نقطة الفاء إلى الطَّاء، ونقطة الخاء إلى الفاء فصارت «التَّحْفُظَ» لألفَتْهِم هذه الكلمة وجذرُها، وهذا يدلُّ على آيَّة حال على وجود حرف الفاء في صورة الكلمة.

(١) برقم ١٨٥٩، ولم نستطع الوصول إليها.

المبحثُ الرَّابِعُ:

مادّةُ (خ ف ط) في المعاجم:

إذا أردنا تتبّع مادّة (خ ف ط) في المعاجم اللّغويّة العربيّة فإنّنا لا نحظى من ذلك بطائل، إذ أجمعت المعاجم كلّها على إهمالها، وهذا الخليل بن أحمد الفراهيديّ يُثبتُ عنوانَ بابٍ في (كتاب العين) فيقول:

«بابُ الخاءِ والطّاءِ والفاءِ مَعَهُمَا

خ ط ف، ط خ ف يُسْتَعْمَلَانِ فقط»^(١).

فجعل المستعمل من الخاء والطّاء والفاء جذرين فقط هما (خ ط ف)، و (ط خ ف)، وأهمّل أربعة هي (خ ف ط)، و (ط ف خ)، و (ف خ ط)، و (ف ط خ)، ثمّ شرح الجذرين المستعملين، ونصّ بعد الخليل الأزهريّ على ذلك أيضاً في (تهذيب اللّغة) فقال:

«خ ط ف

استُعملَ من وجوه: خطف، طخف»^(٢).

ولا نجد في المعاجم بعدهما ذكراً لهذه المادّة أيضاً، وكذلك لم تذكرها الكتب التي عُنيت بتكملة المعاجم والبحث عن فوائدها.

(١) كتاب العين، (خ ط ف) ٢٢٠/٤.

(٢) تهذيب اللّغة، (خ ط ف) ٢٤١/٧.

المبحث الخامس:

إشكالان يردان على إثبات (التخفُّط) والردُّ عليهما:

وَمَا يَرُدُّ عَلَى إِبْهَاتِنَا (التَّخْفُطَ) مَكَانَ (التَّخْبِطِ) إِشْكَالَانِ اثْنَانِ؛ الْأَوَّلُ: عَدَمُ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَادَّةِ الَّتِي حَكَاهَا ابْنُ دُرَيْدٍ فِي كِتَابِهِ وَلَا سِيَّيَا كِتَابِهِ (جَهْرَةُ اللُّغَةِ)، وَالثَّانِي: عَدَمُ ذِكْرِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي لَهَا فِي كِتَابِهِ وَلَا سِيَّيَا كِتَابِهِ (الْبَارِع) مَعَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَوَاهَا عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ.

فَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ فَيَتَأْتِي لَنَا مِنْ قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ نَفْسُهُ فِي جَهْرَتِهِ فِي نَهَايَةِ بَعْضِ نُسَخِهَا: «وَلَئِنَّمَا كَانَ غَرَضُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ قَصْدَ جَهْوَرِ الْكَلَامِ وَاللُّغَةِ وَالْغَاءِ الْوَحْشِيِّ الْمُسْتَنْكَرِ، فَإِنْ كُنَّا أَغْفَلْنَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْنَا إِغْفَالُهُ؛ لِأَنَّا أَمْلَيْنَاهُ حِفْظًا، وَالشُّذُودُ مَعَ الْإِمْلَاءِ لَا يُدْفَعُ»^(١).

نَسْتَنْتِجُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ السَّابِقِ أَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ يَسَاعِدَانِ فِي تَفْسِيرِ عَدَمِ ذِكْرِ مَادَّةِ (خ ف ط) فِي الْكِتَابِ، الْأَوَّلُ: عَدُّ هَذِهِ الْمَادَّةِ مِنَ الْوَحْشِيِّ الْمُسْتَنْكَرِ، وَهَذَا مَا أَعْرَضَ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ إِذْ صَرَفَ كِتَابَهُ إِلَى جَمْعِ جُوهَرِ الْكَلَامِ وَاللُّغَةِ كَمَا قَالَ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّ الْمُؤَلِّفَ أَمَلَى كِتَابَهُ مِنْ حِفْظِهِ لَا مِنْ كِتَابِ، وَمِنْ عَادَةِ الْكُتُبِ الَّتِي تُمَلَّى أَنْ يُصَيِّبَهَا النَّقْصُ وَالْاضْطِرَابُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ (٤٣٨هـ) فِي أَثْنَاءِ ذِكْرِ ابْنِ دُرَيْدٍ: «وَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ كِتَابُ الْجَمْهَرَةِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ، مُخْتَلِفُ النُّسخِ، كَثِيرُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؛ لِأَنَّهُ أَمَلَاهُ بِفَارِسٍ وَأَمَلَاهُ بِبَغْدَادٍ مِنْ حِفْظِهِ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ الْإِمْلَاءُ زَادَ وَنَقَصَ»^(٢).

(١) جَهْرَةُ اللُّغَةِ، ٣/ ١٣٣٩.

(٢) الْفَهْرَسْتُ، ص ٦٧.

فإغفال ذكر هذه المادة في الجمهرة إمّا أن يكون راجعاً إلى خروجها على شرط المؤلف في كونها مادةً مُسْتَنْكَرَةً قليلة الاستعمال، وإمّا إلى كونها سقطت من الكتاب بسبب الإملاء من الحفظ لا من كتاب، ثمّ إنَّ هذا الإغفال مهما كان سببه ليس دليلاً بحال على إهمالها، يدلُّ على ذلك صنيع ابن دُرَيْدٍ في كتابه؛ إذ إنَّه حين ذكر باب الخاء والفاء مع ما بعدهما بدأ بمادة (خ ف ق)^(١)، ولم يذكر ما أُهْمِلَ من موادٍّ من الخاء والفاء مع غيرهما من الحروف على عادته في ابتداء الأبواب، فمثال عادته تلك قوله:

«بَابُ النَّاءِ وَالذَّالِ مَعَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَلِيهَا فِي الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ

(ت د ذ)

أُهْمِلَتِ النَّاءُ وَالذَّالُ مَعَ الذَّالِ، وَكَذَلِكَ حَالُهُمَا مَعَ الرَّاءِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ وَالشَّيْنِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ وَالطَّاءِ وَالظَّاءِ»^(٢)، وكذلك قوله:

«بَابُ السَّيْنِ وَالصَّادِ

أُهْمِلَتَا مَعَ سَائِرِ الْحُرُوفِ»^(٣).

كما يكثر في الجمهرة ذكر موادٍّ مهملة والنَّصُّ على إهمالها^(٤)، فدلَّ عدم ذكر (خ ف ط) وعدم النَّصِّ على إهمالها على أنَّ لها شواهد في اللغة، وأنَّ إغفال ذكرها راجع إلى أحد الأمرين السابقين من كونها مُسْتَنْكَرَةً وحشيةً أو أنَّها سقطت بسبب إملاء الكتاب حفظاً.

(١) جمهرة اللغة، (خ ف ق) ٦١٤/١.

(٢) جمهرة اللغة، (ت د ذ) ٣٩٠/١.

(٣) المصدر السابق، (بَابُ السَّيْنِ وَالصَّادِ) ٨٣٣/٢.

(٤) تُنْظَرُ على سبيل المثال لا الحصر المواد الآتية من الجمهرة: (أ و) ٦١/١، و(ت ز ز) ٧٨/١، و(خ هـ) ١٠٩/١، و(خ هـ) ١٩١/١، و(ب د ف) ٣٠٠/١، و(ت ذ ر) ٣٩١/١، و(ذ ط غ) ٦٩٧/٢، و(ر ص ل) ٧٤٣/٢، و(ر ل ن) ٨٠١/٢، و(ص هـ ي) ٩٠١/٢.

وأما الإشكال الآخر الذي يَرُدُّ على إثباتنا وجود مادّة (خ ف ط) فيتمثّل في عدم ذكر أبي عليّ القالي لها في معجمه (البارع في اللّغة) مع أنّه هو الذي رواها عن ابن دُرَيْدٍ، ومعجمه أولى المعاجم بذكر الموادّ التي رواها عن شيوخه، والرّدُّ على هذا الإشكال يكون بمعرفتنا بأنّ كتاب (البارع في اللّغة) للقالي لم يصل إلينا كاملاً، وأكثره ضائع^(١)، فنرى في المطبوع باباً للخاء مع ما يتلوها لكنّه غير تامّ لا يُعرّفنا إن كانت مادّة (خ ف ط) ضمن مرويات أبي عليّ في هذا الكتاب، فبينما نقرأ في باب: «الخاء والتّاء والواو والألف والياء في الثلاثي المعتلّ»^(٢) يقع نقصٌ ويتقلّ الكلام إلى الحديث عن «الغين والضّاد والرّاء في الثلاثي الصّحيح»^(٣)، فأضاع النّقص علينا معرفة إن كان القالي أوردّها في معجمه، وبذلك نخرج من هذا الإشكال.

(١) تُنظَرُ مقدّمةُ تحقيق البارع في اللّغة، ص ٦٤، وما بعدها.

(٢) المصدر السّابق، ص ٢٤٦.

(٣) البارع في اللّغة، ص ٢٤٨.

المبحثُ السّادسُ:

مادّة (خ ف ط) في كتب التراث:

رأينا فيما سبق أنّ مادّة (خ ف ط) قلّ استعمالها؛ لندرتها، ولجهل كثير من العلماء بها، ولم يتّح لهذه المادّة أن تُدَوَّن في المعاجم لما ذكرنا من أحوال تأليف (الجمهرة) وضياع قسم كبير من (البارع)، ولكنّا لم نفقد الأمل في الوقوف على نصٍّ من نصوص التراث استُعملت فيه، وهذا ما نعرّضه هنا، إذ وقفنا عليها في كتاب (التدوين في أخبار قزوين) للمؤرّخ عبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ القزوينيّ (٦٢٣هـ) في أثناء ترجمة أبي محمّد القزوينيّ طاهر بن أحمد بن محمّد المعروف بالنّجار (٥٧٥هـ)، وكان صاحب الترجمة ذا حظٍّ تامٍّ في سائر العلوم، وقد وصف هذا الرّجل تحصيله للعلوم وتدرّجه فيها في رسالة موسومة برسالة (بثُّ الشّكوى) فقال: «أنفقتُ شطراً من عُنفوانِ العمر على حفظ القرآن حتّى أتقنُ تلاوته، وأشرّبت في قلبي حلاوته، فجذبني إلى تعلّم القراءات، وتفهم الوقوف والماءات، والتلقّن لحسن الأداء، بمعرفة الحروف في الإخفاء والإبداء، وتعرّف التشابهات، وتعدّد الكلام والآيات، ثمّ ترقّبتُ إلى علم العربيّة، فتخفّضتُ الكتب المتداولة كالألفاظ والفصيح وكتب الصّفات، وعدّة من المصنّفات، وهلمّ جرّاً إلى ما فوقها من الكتب المبسوطة كأدب الكاتب والإصلاح، وما يجانسهما من المجلّدات الصّحاح»^(١).

نلاحظ استعمال مادّة (خ ف ط) في هذا النصّ بصيغة (تفعّل) وتعديتها بحرف الجرّ (إلى)؛ لتدلّ على حال انتقال من مستوى إلى مستوى آخر من مستويات الكتب العلميّة، وهي بذلك تلتقي بالمعنى الذي نقله القالي عن ابن دُرَيْدٍ من

(١) التدوين في أخبار قزوين، ٩٧/٣.

كونها: (ركوب الرّجل رأسه في الشرّ خاصّة)، فالركوب في أحد معانيه علوّ، وقد قيل: «كلُّ شيءٍ علا شيئاً فقد ركّبه»^(١)، وهذا ما نلمسه في النّصّ السّابق إذ المراد أنّه ركّب الكتب المتداولة وعلاها أي أتقن ما فيها من علوم، وانتقل إلى كتب ذات مستوى أعلى.

نخلص ممّا عُرضَ في هذا النّصّ إلى أنّ مادّة (خ ف ط) تدلّ على الرّكوب على نحو عامٍّ وأنّ تخصيصها بركوب الرّجل رأسه في الشرّ خاصّة كما ورد عن ابن دُرَيْدٍ تخصيصٌ لا يدعمه كلام أبي محمّد القزويني حين تحدّث عن تدرّجه في قراءة الكتب، ونرى في ذكر كلمة (خاصّة) في كلام ابن دُرَيْدٍ إلماحاً إلى استعمال غيره (التّخفّط) بمعنى الرّكوب عامّة لكنّه يُنكّر عليه هذا الاستعمال، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى عدم وجود الشّواهد الدّالّة على الرّكوب عامّة عنده وتوافرها عند غيره، وقد أكّد النّصّ السّابق مجانبته الصّواب في حكمه.

هذا؛ وقد يكون الأمر في هذه القضية راجعاً إلى التّطوّر الدّلاليّ للمادّة ولا علاقة له بسماع أو شاهد؛ فما كان خاصّاً في زمن ابن دريد صار عامّاً في زمن أبي محمّد القزويني، وهذا من سمات اللّغات الحيّة.

(١) لسان العرب، (ر ك ب) ٤٢٨/١.

الخاتمة:

أعاد البحث إحياء جذر مهممل في المعاجم العربيّة هو (خ ف ط)، وأظهر أنّ أدلّة وجوده قويّة لا يمكن إنكارها، وكانت أولى هذه الأدلّة شرح أبي عليّ غير المنسجم مع (التخبط)، ونصّ اليوسيّ على كون الكلمة المشروحة (التخفط)، ثمّ إثبات بعض نسخ (الأمالي) المخطوطة للتخفط، ووقوفنا على استعمال هذا الجذر في كتاب (التدوين في أخبار قزوين)، وهو — وإن كان شاهداً فريداً لا ثاني له — دليل قويّ لعلّ الأيام تجود بما يعضده من شواهد أخرى تُغني مادّته بأبنية أخرى غير (التفعل وتفعّل) اللذين وقفنا عليهما في هذا البحث، وإنّ ووقوفنا على استعمال جذر لغويّ حُكِمَ عليه بالإهمال يستدعي منّا نظرة إلى ما نصّر على إهماله ومراجعة ذلك الحكم، ولا شكّ في أنّ ذلك أمر بالغ الصّعوبة؛ لأنّه يوجب النظر الدقيق في مؤلّفات كثيرة، كما أنّ الوقوف على جذر (خ ف ط) مُحَرَّفاً يُنبّه على خطر هذه الآفة على تراثنا اللغويّ، ويوجب إعادة النظر في تحقيق كثير من نصوص تراثنا ولا سيّما كتاب (الأمالي) للقالي، إذ يحتاج إلى مَنْ ينهض إلى إخراجه بطبعة علميّة تقف على نسخهِ المخطوطة جميعها، وتُخرِجُ نصّه سليماً من التّصحيف والتّحريف.

نُبْتُ المصادر والمراجع:

- الأُمالي: أبو عليّ القاليّ (٣٥٦هـ):
 - أ- طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.
 - ب- المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ.
 - ت- تحقيق: الشّيخ صلاح بن فتحي هَلَل والشّيخ سيّد بن عبّاس الجليّميّ، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
 - ث- تحقيق: عليّ محمّد زينو، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- البارُع في اللّغة، أبو عليّ القاليّ (٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطّعان، مكتبة النّهضة — بغداد، دار الحضارة العربيّة — بغداد، ط١، ١٩٧٥م.
- البيان والتّبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- التّدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ القزوينيّ (٦٢٣هـ)، ضبط نصّه وحقق متنه: الشّيخ عزيز الله العطاردّي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار القوميّة العربيّة للطّباعة، مصر، د.ط، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- جهمرة اللّغة، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، حققه وقَدّم له: د. رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليّوسيّ (١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمّد حجّبي، د. محمّد الأخضر، منشورات معهد الأبحاث والدّراسات للتّعريب، الدّار البيضاء، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- شاعرات العرب في الجاهليّة والإسلام، جمعه ورتّبه ووقف على طبعه: بشير يموت، المكتبة الأهليّة، بيروت، ط ١، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م.
- طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلام الجُمحيّ (٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنيّ، جدّة، د. ط، د. تا.
- الفهرست، ابن النديم (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- فوائت المعاجم — الفوائت القطعيّة والفوائت الظنيّة، أ. د. عبد الرزّاق بن فرّاج الصّاعديّ، الدّار العصريّة، جدّة، ط ١، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السّامرائيّ، دار الهجرة، قم — إيران، ١٤٠٥هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د. ط، د. تا.
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربيّ (مع محاضرة عن التّصحيح والتّحريف)، د. محمود محمد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.
- مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- نظرة تاريخيّة في حركة التّأليف عند العرب في اللّغة والأدب والتّاريخ والجغرافيا، د. أجد الطّرابلسيّ (١٤٢١هـ)، مطبعة الجامعة السّوريّة، ط ٢، دمشق، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٦م.